

الرقم المتسلسل	رقم الطعن	موضوع الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
1.	2018/1	الرفع بعدم دستورية الفقرتين (ج/4) و(د) من المادة (3) من قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية رقم (15) لسنة 2000.	الحكم برد الطعن موضوعاً	5509	2018/4/1
2.	2018/2	الطعن بعدم دستورية المادة (15) من قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014 وتعديلاته .	1- لحكم بعدم دستورية عبارة (أو إنهاء خدمته إذا لم يكن مستكملاً مدة الخدمة اللازمة، لإحلاله على الاستيعاب أو لتقاعد ) الواردة في القسم الأخير من الفقرة (ج) من المادة (15) من قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة (2014) . 2- رد الطعن بالنسبة لباقي فقرات المادة (15) المشار إليها .	5514	2018/5/16
3.	2018/3	الرفع بعدم دستورية المادة (2/و/57) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المعدل رقم (29) لسنة 2009.	الحكم بدستورية النص المشار إليه بأعلاه، ورد الطعن موضوعاً.	5523	2018/7/1
4.	2018/4	الرفع بعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (66) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) التالف من تاريخ 2015/1/1.	الحكم بدستورية الفقرة (ج) من المادة (66) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) ورد الطعن موضوعاً .	5527	2018/8/13
5.	2018/5	بعدم دستورية المادة (1/28) من قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (64) لسنة 2002 حول الترخيص لشركات توزيع الكهرباء خلافاً لأحكام المادة (117) من الدستور التي أوجبت عند منح أي امتياز يتعلق بالتملك المناجم أو المعادن أو المرافق العامة أن يصادق عليه بقانون	رد الطعن بالمادة (35) من قانون الكهرباء المطعون بها شكلاً وورده موضوعاً بالنسبة للطعن بالمادة (1/28) من القانون ذاته.	5531	2018/9/17
6.	2018/6	الرفع بعدم دستورية قانون الكهرباء العام المؤقت برقم (64) لسنة 2002 وعدم دستورية لفقرة (ج) من المادة (44) من القانون	1- الحكم بدستورية قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (64) لسنة 2002 2- الحكم بدستورية الفقرة (ج) من المادة (44) من قانون الكهرباء المؤقت 3- رد الطعن بجميع أسبابه موضوعاً	5534	2018/9/27
7.	2018/7	الرفع بعدم دستورية الجزء الأخير من المادة ( 72 ) من قانون ضريبة الدخل رقم ( 34 ) لعام ( 2014 ) ونصه ( ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعة للطعن ) .	الحكم بعدم دستورية الجزء الأخير من المادة ( 72 ) من قانون ضريبة الدخل رقم ( 34 ) لسنة 2014 ونصه ( ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعة للطعن ) وإعادة مقدار الرسم الذي استوفى من الطاعة لأنها محقة في طعنها.	5549	2018/12/16